

# مصر توازن علاقاتها بين المكونين العسكري والمدني في السودان

## حمدوك يزور القاهرة الشهر المقبل للتنسيق في ملف سد النهضة



مصر تعدل سياستها تجاه السودان وتفتتح على المدنيين

خلالها عهدا جديدا من التعاون بعيدا عن الشق الأمني، حيث اصطحب معه عددا من الوزارات الخدمية، وتطوير العلاقات في مجالات النقل والصحة والربط الكهربائي.

صدام يؤثر على استحقاقات المرحلة وقام رئيس الحكومة المصرية مصطفى مبدولي بزيارة إلى الخرطوم في منتصف أغسطس الماضي، دشنت

وتتبنى الخرطوم جوانب مهمة من الرؤية المصرية في التعامل مع التيار الإسلامي، غير أن خصوصية الحالة السودانية تجعلها تتعامل بقليل من القسوة معهم، خوفا من وقوع

## أحكام بالسجن في حق مواطنين من جزيرة الوراق بسبب نزاع مع الحكومة

ووفق تقرير رسمي لمجلس الوزراء المصري، فإن الجزيرة التي تبلغ مساحتها "ألف فدان" وكانت أرضا زراعية تمّ التعدي عليها منذ أكثر من 15 سنة وتحولها إلى منطقة سكنية عشوائية".

وأحصى التقرير حوالي 700 حالة تعدّ في الجزيرة "بالإضافة إلى تعديلات أخرى لم يتم حصرها بعد". ويرفض معظم الأهالي ترك منازلهم ويخشون من أن يكون الهدف من الإخلاء إقامة مشروع استثماري كبير يتضمن أبراجا وفنادق سياحية على حساب أراضيهم الزراعية.

وأصدرت محكمة جنابات أمن الدولة العليا أحكاما بالسجن لمدة (25 عاما) على متهم واحد و15 عاما على 30 متهما و5 سنوات على 4 متهمين. ويستطيع المتهمون الطعن في الحكم أمام محكمة الاستئناف الجنائية ثم محكمة النقض.

وقرر مجلس الوزراء في أبريل 2018 نقل تبعية جزيرة الوراق التي يسكنها زهاء 100 ألف شخص، إلى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة (الحكومية) تمهيدا للبدء في تنفيذ مخطط لتنميتها بالتعاون مع الهيئة الهندسية للقوات المسلحة.

القاهرة - قضت محكمة في القاهرة الأحد، بالسجن لمدد تتراوح بين 5 و25 عاما بحق 35 من سكان جزيرة الوراق بسبب اشتباكات مع الشرطة التي كانت تريد تنفيذ قرار بإزالة "التعديلات".

وكانت الاشتباكات وقعت في يوليو 2017 بين عدد من سكان جزيرة الوراق الواقعة في قلب النيل بالقاهرة وبين الشرطة التي شنت حملة لتنفيذ القرار الحكومي بإزالة "التعديلات" على أراضي الدولة، ما أدى إلى مقتل أحد السكان وإصابة 33 شرطيا والعديد من الأهالي.

## لغة ناعمة من التنظيم العالمي لوقف تفكيك إخوان السودان

الخرطوم - حث الإتحاد العالمي لعلماء المسلمين، الأحد، السلطات السودانية على التراجع عن قرار إلغاء هيئة علماء السودان، وضم ممتلكاتها إلى وزارة الشؤون الدينية، في تعليق يعكس حالة قلق من مسار لتفكيك منظومة جماعة الإخوان المسلمين ومؤسساتها.

بالسودان، في 26 سبتمبر 2019، دمج الهيئة في مجمع الفقه الإسلامي، وإلحاقه بمجلس الوزراء مع 7 وحدات، بينها صندوق دعم الطلاب، كانت تابعة لرئاسة الجمهورية، إبان عهد الرئيس المعزول عمر البشير (1989 - 2019).

وقال الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، علي القره داغي، في بيان، إن هيئة علماء السودان "مؤسسة علمائية شعبية شرعية مستقلة تخضع للقوانين المنظمة لعمل منظمات المجتمع المدني وملزمة بقوانين مفوضية العون الإنساني، ولا يجوز إلغاؤها، كما لا يمكن اختزالها في سلطات الدولة".

وأضاف "وقد بيّن ذلك في ميثاقه العام (يقصد الهيئة)، وجسده في سياساته المنهجية، وبياناته الصادرة منه، ومواقفه التي اتخذها عبر مسيرته منذ تأسيسه (عام 1999) حتى الآن".

سكان المخيم الذين فروا لجاءوا إلى مخيمات مغلقة أخرى أو وجدوا ماوى مؤقتا في مدارس وفنادق خالية".

وبات الكثير من اللبنانيين ممتعضين من استمرار وجود اللاجئين، حيث يرون أن هؤلاء اللاجئين يراحمونهم في تحصيل لقمة عيشهم.

ويواجه لبنان منذ العام الماضي أزمة مالية واقتصادية خانقة، وسط ترجيحات خبراء بتفاتها الأمر الذي بات يهدد حتى الأمن الغذائي للمواطنين مع توجه المصرف المركزي لرفع الدعم عن المواد الأساسية خلال الأسابيع المقبلة.



علي القره داغي  
على مجلس الوزراء  
السوداني العدول  
عن القرار المجحف

وتم بالفعل تنفيذ قرار الدمج، لكن هيئة علماء المسلمين ترفض الاعتراف به، ولجأت إلى القضاء في محاولة لإعادة الوضع إلى ما كان عليه.

ويفسر مراقبون قرار دمج الهيئة بأنه يأتي في سياق مساعي السلطة الانتقالية لتفكيك منظومة الإقناعات، وسبق أن وجهت اتهامات لهذه الهيئة بتلقي امتيازات مالية كبيرة على خلاف القانون خلال عهد البشير.

وبدأ السودان، في 21 أغسطس 2019، مرحلة انتقالية بعد الإطاحة بحكم البشير الذي قبض على مفاصل السلطة طيلة عقود، عانى خلالها السودانيون الكثير على المستوى الاقتصادي والحقوق، فضلا عن الحروب التي خاضها السودان ولا تزال آثارها قائمة في عدد من الأقاليم.

وأضاف "إننا نختار يؤمن بالعدل والمحبة، ويدعو إلى التآلف ونبذ الحقد والكراهية، ندعو القوى الأمنية التي كشفت مالبسات الحادثة ومحاسبة الفاعلين، فهكذا أعمال فردية لا تمثل المنية ولا أهلها ونحن منها براء".

## فصل جديد من معاناة السوريين في لبنان.. إحراق مخيم للنازحين بالمنية

بيروت - وجدت العشرات من العائلات السورية النازحة نفسها في العراق فيما فر المئات بعد أن عمد لبنانيون إلى حرق مخيمهم في مخيمهم المؤقت شمال لبنان إثر خلاف نشب بين شبان من أهالي المنطقة والبعض من سكان المخيم.

ويواجه اللاجئون السوريون أوضاعا إنسانية صعبة في لبنان، مع تصاعد الحملات الموجهة ضدهم والتي تطلب عودتهم إلى بلدهم.

وقالت الوكالة الوطنية للإعلام إن ثلاثة على الأقل أصيبوا في الحادثة التي وقعت السبت في منطقة المنية بالقرب من مدينة طرابلس الساحلية وأعقبها قيام شبان غاضبين بإضرام النار في المخيم، بعد خلاف مع عمال سوريين.

من جهته أضاف المرصد السوري لحقوق الإنسان بيان شبانا لبنانيين أشعلوا النيران في العشرات من الخيام في المنطقة مما أجبر المئات من المقيمين فيها على الفرار إلى منطقة أمنة.

ردود فعل غاضبة من قوى وشخصيات لبنانية على غرار الزعيم الدرزي وليد جنبلاط الذي قال في تغريدة على موقعه في تويتر لم تخل من تهكم إن "الحكومة السورية تستنكر حرق مخيم اللاجئين في الشمال وتهيب بالقضاء اللبناني معاقبة الفاعلين".

وأضاف "يا لها من مسرحية الاستخفاف بالعقول والإحتقار بالنفوس من قبل عصابة النظام التي دمرت قرى ومدنا بأكملها في سوريا وهجرتها بعد

تصفية الآلاف من السجناة واستباحات لبنان إرهابا واغتيالا".

ويعيش في لبنان أكثر من مليون لاجئ سوري فروا منذ بداية الصراع في بلدهم عام 2011. ويمثل الكثير من السوريين مصدرا أساسيا للعمالة الرخيصة خصوصا في قطاعي البناء والزراعة بلبنان.

وقال خالد كبرارة المتحدث باسم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في لبنان إن "قربا 400 من



حينما تحرق الكراهية الأخضر واليابس

ذكرت وسائل إعلام لبنانية أنه سُمع دوي انفجارات في المنطقة نتيجة انفجار أسطوانات الغاز في المخيم، فيما أضاف الدفاع المدني اللبناني بأن الأمر استغرق أربع ساعات تقريبا ليتمكن رجال الإطفاء من إخماد الحريق.

وسارعت دمشق إلى التنديد بالحادثة، مطالبة السلطات اللبنانية بفتح تحقيق في ما جرى، الأمر الذي أثار

تحاول القاهرة خلق حالة من التوازن في علاقتها مع أقطاب السلطة في الخرطوم، بعد انتقادات طالتها بميلها للمكون العسكري. ويرى متابعون أن هناك تغيرا في مقاربة مصر تجاه بعض الملفات الإقليمية ومن ضمنها في العلاقة مع السودان.

القاهرة - يعزز رئيس الحكومة الانتقالية في السودان عبدالله حمدوك القيام بزيارة للقاهرة في النصف الأول من يناير المقبل، تلبية لدعوة تلقاها من نظيره المصري مصطفى مبدولي، للباحث بشأن عدد من القضايا المشتركة، في مقدمتها التعاون والتنسيق في ملف سد النهضة الذي اقتربت فيه الخرطوم من رؤية القاهرة.

ويحاول النظام المصري الموازنة بين علاقته المتقدمة بالمكون العسكري وبين المكون المدني في السلطة الانتقالية، وفرملة الاتهامات المتزايدة بشأن تفضيل الأول على الثاني، بحكم الروافد العسكرية المشتركة بين الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي ورئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول عبدالفتاح البرهان.



إبراهيم الشيخ  
حمدوك يحاول إيجاد أرضية تقاهم بين مصر وإثيوبيا

كما يروج الإعلام المناصر للحركة الإسلامية، ويقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف، مستفيدا من المراجعة التي تقوم بها الخرطوم في عدد من الملفات الإقليمية، وتصب في محتواها النهائي لصالح البلدين.

ويقول متابعون إن زيارة حمدوك للقاهرة يمكن أن ترفع الإلتباس لدى من يروجون لحاباة مصر الشق العسكري، فرييس الحكومة المدنية سيأتي وهو محمل ببعض الملفات الحيوية، والتي تتطلب تنسيقا رفيعا لتعظيم المكاسب.

ويحتل ملف سد النهضة مرتبة متقدمة، ففي التقارب الملحوظ بين البلدين في المال والمصير، أصبح التنسيق ضروريا لتحريك المفاوضات مع إثيوبيا، والتي لم تبد حتى الآن تغيرا ملموسا في موقفها الراض لرؤية البلدين وإصرارها على عدم التوقيع على اتفاق يلزمها بمراعاة مصالحهما.

وتبنت الخرطوم موقفها الجديد عقب التأكد من أن التداعيات السلبية للسد تفوق ما جرى الترويج له خلال حكم الرئيس المعزول عمر البشير، من إيجابيات تعود بالنفع على السودان، ما يضع أديس أبابا في موقف حرج، حيث كانت تراهن على استمرار دعم السودان لها.

وضاعفت القاهرة والخرطوم من ملامح التعاون في ملفات عسكرية وأمنية وسياسية واقتصادية الفترة الماضية، وتخلّى المسؤولون في البلدين عن مقاطع كبيرة من الحذر السابق، وبدأ الجانبان عازمين على الدخول في شراكة تستثمر انفتاح السودان المتوقع بعد شطب الولايات المتحدة اسمه من لائحة الدول الراضة للإرهاب مؤخرا.

وتشهد العلاقة بين الخرطوم وأديس أبابا توترات حدودية ألقت بثقلها على العلاقات المتأرجحة بطبعها بين الطرفين، لاسيما وأن إثيوبيا تغضن ضمينا إلى تورط السلطة الانتقالية السودانية في احتضان زعماء متمردين من إقليم تيغراي.

ويرى الناطق باسم المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير، إبراهيم الشيخ، أن زيارة حمدوك تأتي لتفعيل وساطته السابقة، وفي إطار محاولته الساعية لإيجاد قدر من التفاهم بين مصر وإثيوبيا، اعتمادا على علاقته القوية برئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، ما يجعله مؤهلا لأن يصل لقدر من التفاهات السياسية التي تضمن حقوق الخرطوم والقاهرة معا.

وأكد الرئيس المصري خلال اتصال هاتفي مع نظيره الجنوب أفريقي سيريل رامافوزا، مساء السبت مجددا على ثوابت موقف مصر من حتمية بلورة اتفاق قانوني ملزم مع إثيوبيا والسودان